بر الثبوت الاعم من الظني والقطعي فلا وجه للتردد واعلم ان الحنفيه لما استحالوا عليه تعالى
تكليف ما لا يطاق كما مر تقريره فهم اي الحنفيه لتعذيب المحسن الذي استغرق عمره في الطاعة
حال كونه مخالفا بذلك لهوى نفسه في رضا مولاه اي لاجل رضاه وبسببه امنع افعل
تفضيل هو خبر يتعلق به الجار والمجرور السابق اعني قوله لتعذيب والمبتدا قوله هم اي
الحنفية اشد منعا لتعذيب المحسن المذكور اي انه عندهم اولى بالمنع من تكليف ما لا
يطاق وهم في ذلك مخالفون للاشاعرة القائلين بانه تعالى تعذيب الطايع واثابة العاصي
ولا يكون ظلما لاستحالة الظلم منه تعالى على ما مر تقريره قال تعالى لا يسئل عما يفعل ثم منع الحنفية
ذلك ليس بمعنى انه يجب عليه تعالى تركه كما تقول المعتزلة بل بمعنى انه تعالى يتعالى عن ذلك لانه غير لائق
بحكمته فهو من باب التنزيهات اذ التسوية هي بين المسيء والمحسن امر غير لائق بحكمته في
فطر سائر العقول جمع فطرة بمعنى الخلقة والحكمة وضع الامور مواضعها على ما ينبغي لها
وقد نص تعالى على قبحه حيث قال ام حسب الذين اجترحوا السيئات اي اكتسبوها ان نجعلهم
كالذين امنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون فجعله تعالى اي جعل حكمهم
بانهم كالذين امنوا في استواء حياتهم في البهجة والكرامة حكما سيئا اي قبيحا ومحل الكلام في
اعراب الاية على قراءتي الرفع والنصب في سواء وبيان المعنى على كل من القراءتين كتب التفسير ومماتهم خ
وسياتي في الاصل الاول من الركن الرابع كلام في هذا المعنى وهذا الذي ذكره المص كلام في التجويز
اي في تجويز تعذيب المحسن المذكور عليه تعالى عقلا وعدمه اي عدم التجويز المذكور اما الوقوع
اي وقوع ذلك منه تعالى فمقطوع بعدمه وفاقا غير انه عند الاشاعرة للوعد بخلافه فانه تعالى وعد
في كتبه المنزلة على السنة رسله باثابة الطايع وعند الحنفية وغيرهم كالمعتزلة لذلك الوعد
ولقبح خلافه اي خلاف الموعود به من الاثابة وقد تقدم ان محل الاتفاق في الحسن والقبح العقليين
ادراك العقل قبح الفعل بمعنى صفة النقص وحسنه بمعنى صفة الكمال وكثيرا ما يذهل
اكابر الاشاعرة عن محل النزاع في مسئلتي التحسين والتقبيح العقليين لكثرة ما يشهرون

النفي

النقص ان لا حكم للعقل بحسن ولا قبح فذهب لذلك عن خاطرهم محل الاتفاق وهو الحسن بمعنى صفة
الكمال والقبح بمعنى صفة النقص حتى تحير كثير منهم اي من اكابر الاشاعره في الحكم باستحالة الكذب
عليه تعالى لانه نقص لما الزم المعتزلة القائلون بنفي الكلام النفسي القديم الاشاعرة القائلين
باثباته الكذب على تقدير قدمه في الاخبارات قالوا قد اخبر تعالى بلفظ الماضي نحو انا انزلناه انا
ارسلنا ولا شك انه لا انزال ولا ارسال في الازل فلو كان كلامه قديما كان كذبا لان الاخبار بالوقوع
في الماضي ولا يتصور ما هو ماض بالقياس الى الازل فالكذب مفعول لالزم وفي الاخبارات
ظرف للكذب والضمير في قدمه للكلام وهو اي الكذب مستحيل عليه تعالى لانه نقص وقد اجاب الاشاعرة
عنه بانه انما يدل على حدوث اللفظ وهو غير المتنازع كما هو محقق في محله وقد مر في مباحث
صفة الكلام وقوله حتى قال بعضهم غاية لقوله تحير كثير منهم اي فادى تحير الكثير من اكابر
الاشاعرة الى ان قال بعضهم ونعوذ بالله مما قال لا يتم استحالة النقص عليه تعالى الا على راي
المعتزلة القائلين بالقبح العقلي وحتى قال امام الحرمين لا يمكن التمسك في تنزيه الرب جل جلاله عن
الكذب بكونه نقصا لان الكذب عندنا لا يقبح لعينه وحتى قال صاحب التلخيص الحكم بان
الكذب نقص ان كان عقليا كان قولا بحسن الاشياء وقبحها عقلا وان كان سمعيا لزم الدور
وقال صاحب المواقف لم يظهر لي فرق بين النقص العقلي والقبح العقلي بل هو هو بعينه كذا هو
فيما وقفت عليه من نسخ المتن وهو نقل عن المواقف بالمعنى وعبارة المواقف لم يظهر لي فرق بين
النقص في الفعل والقبح العقلي فان النقص في الافعال هو القبح العقلي انتهى وكل هذا منهم اي
القائلين المذكورين للغفلة عن محل النزاع حتى قال بعض محققي المتاخرين منهم اي الاشاعره
وهو المولى سعد الدين في شرح المقاصد بعد ما حكى كلامهم هذا الذي اوردناه عنهم الى اخر كلام
المواقف وانا اتعجب من كلام هؤلاء المحققين الواقفين على محل النزاع في مسئلتي الحسن والقبح العقليين
كيف لم يتاملوا ان كلامهم هذا في محل الوفاق لا في محل النزاع فان قيل محل النزاع ومحل الوفاق انما هما
في افعال العباد لا في صفات الباري سبحانه قلنا لا خلاف بين الاشعرية وغيرهم في ان كل ما

Copyright © King Saud University